المطلب الثالث

النظرة الإسلامية للمياه وكيفية إدارتها

ينظر الإسلام إلى البشر على أنهم مستخلفون وشهود وأن من دورنا ومسؤليتنا التأكد من أن جميع الموارد بما فيها المياه ،تستعمل بطريقة منطقية وعادلة ومستدامه ، ويرى الإسلام أن نمط الحياه يتكون من مجموعة من الواجبات والحقوق، وبتعبير أدق وأشمل أن سنن الإسلام تفرض على كل إنسان أربعة أنواع من الحقوق والواجبات وهى:

- حقوق الله تعالى عليه.
- حقوقه تجاه نفسه.
- حقوق الناس عليه.
- حقوق المخلوقات الأخرى التي سخرها الله تعالى لخدمة البشر(١).

ويعتقد المسلمون أن الله تعالى كرم البشر بإعطائهم سلطاناً على الأشياء التي خلقها والتي لا تعد ولا تحصى، ويعتقد المسلمون أن الله تعالى كرم البشر بإعطائهم سلطاناً على الأشياء التي خلقها ، والتي لا تُحصى ولا تُعد. ولقد سخر الله كل شيء لنا ومنحنا سلطة تسخير الأشياء لخدمة أهدافنا بما فيها المياه، ولكن هذا السلطان يجب أن يكون خاضعاً لحس المسؤلية والمساءلة تجاه الكائنات الحية وتجاه الطبيعة.

أولاً: أهمية المياه:

بالإضافة إلى أهمية المياه المعروفة يضيف الإسلام رؤية أخرى للمياه

فنجد أن للماء أهمية قصوى في الإسلام فهى نعمة من الله فمنها الحياه وبها تتطهر الأرض والبشر، ولقد وردت كلمة ماء ثلاثاً وستين مرة في القرآن الكريم ، وجميع تلك المرات ورد فيها معنى التنزيل، تأكيداً على فكرة أن الماء منزل من السماء من عند الله تعالى. كما يوصف الفردوس بأنه جنات من تحتها الأنهار، والماء كما جاء ذكره في القرآن الكريم يعتبر أثمن شيء خلقه الله تعالى بعد البشر، أما صفة الماء كواهب للحياه أما صفة الماء كواهب للحياه فتظهر في الآية الكريمة، أما صفة الماء كواهب للحياة فتظهر في الآية الكريمة ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا

(١) انظر من ص ٧٠: ٨٣، محمد سليمان طايع، إدارة أزمة المياه فى العالم الإسلامى، مقاربة إسلامية لحوكمة المياه، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربى للدراسات الإنسانية، القاهرة ٢٠١٠م.

بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾[النحل:٦٥] بل إن كل شيء حى هو من الماء ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[الأنبياء:٣٠][1].

وللماء في نظر المسلمين أهمية خاصة لأنه يستخدم في الوضوء والغُسل أيضاً. ولقد شبه النبى ﷺ في حديث شريف لفائدة الصلاة وهى من أركان الإسلام الخمسة بالماء الذى يغتسل منه كل يوم خمس مرات ، كما أن توفير العدالة الإجتماعية والمساواه بين الناس في المجتمع هو حجر الزاوية في الإسلام وأن النبى ﷺ هو القدوة لهم في هذا المجال، وتشدد كل الأحاديث تقريباً على المساواه – وليست المواضيع المتعلقة بالماء بإستثناء فعلى سبيل المثال «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (متفق عليه) ولا شك أن هذا منطبق على الرغبة في الحصول على كميات كافية من المياه النظيفة والعذبة، كما ينطبق على أى شيء آخر، وليس بوسع المسلم أن يخزن الفائض من الماء بل عليه أن يسمح للغير بالإنتفاع به. وقد أشار النبى ﷺ أنه من بين الثلاثة الذين سيتجاهلهم الله يوم القيامة «رجل على فضل ماء بطريق يمنع منه ابن السبيل» (متفق عليه).

ويحذر القرآن الكريم البشر من التوزيع غير العادل إذ ينبه أن ثروات العالم كله ملك لله وحده ومن ثم يجب أن توزع على الفقراء والأرامل والمحتاجين وأبناء السبيل (ضمن مصارف الزكاه والصدقة) فقال جل وعلا: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[الحشر:٧]. والواقع أن الإقرار بأهمية الماء كمورد حيوى وأن لكل إنسان الحق في نصيب عادل منه يؤكده الحديث الشريف التالى الذى يجعل من الماء مورداً مشتركاً بين الناس فقراء كانوا أم أغنياء في حديثه الشريف: «المسلمون شركاء في الماء والكلأ والنار»(أبو داود ٣٤٧٧)[2].

وبناءً على نصيحة الرسول قام الصحابى الجليل عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين بشراء بئر رومة في الجزيرة العربية ، وجعل ماءها متوفراً مجاناً للمسلمين وفى الواقع أن هذه البئر تحولت إلى وقف.

كما أن الأولوية في نظر الإسلام في حقوق إستعمال المياه هى على النحو التالى أولاً حق الشرب، ثانياً حق الماشية والحيوانات الأليفة ، ثالثاً حق الرى .كما نهى القرآن الكريم عن إفساد الأرض وذكر الفساد في سياق البر والبحر فأمر المسلم بتجنب الفساد ومنعه ، وجميع البيئات الطبيعية لها حقوقها بما في ذلك حق المياه في حفظ عدم التلويث

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

كما أن النبى ﷺ أعلن أن الماء مثله مثل النار والكلأ، حق مشترك لجميع المسلمين. وعلى ذلك لا يمكن للمياه العامة في حالتها الطبيعية سواء بحيرات أو أنهار كبرى أن تباع، فالحصول على الماء حق من حقوق الجماعة.

ولكن الشرع الإسلامى أيضاً ميز بين المياه العامة والمياه الخاصة، والمياه الخاصة تشمل مياه الآبار والخزانات وغيرها من المستودعات، فإذا ترتبت مصروفات إضافية على نقل المياه ومعالجتها وتخزينها وجب على مستخدمى هذه المياه أن يدفعوا تكاليف تشغيل ومعالجة وصيانة شبكات تزويد المياه ولكن ينبغى النظر إلى غير القادرين الذين يجب توفير **الدعم لهم لتسديد ثمنها**[1].

ولقد إجتهد الباحثون في تحديد آليات وأدوات إدارة الطلب على المياه وشملت ما يتعارض مع المنظور الإسلامى من خصخصة المياه، وتسعيرها، وتقليص المساعدات على إستهلاك المياه في المناطق الحضرية، في حين يؤكد الإسلام على أحقية كل إنسان في نصيب عادل المياه ما يحفظ به نفسه ومتطلباته .

ثانياً: إدارة الطلب على المياه من المنظور الإسلامى.

جرى البحث في كيفية إدارة المياه من المنظور الإسلامى للخروج من أزمة نقص المياه إلى عدة تدابير تبتعد عن تسعير المياه أو غير ذلك مما يجعل المياه كسلعة تقع تحت تأثير العرض والطلب والإحتكار وغير ذلك ومن هذه الوسائل ما يلى:

١) إستخدام التقنيات الحديثة في الرى.
٢) إستعمال المياه المالحة في الرى. فيمكن خلطها بالمياه العذبة بنسب معينة حيث يمكن إستخدام المزيج في الأغراض الزراعية أو الصناعية
٣) تطوير سلالات نباتية أقل إستهلاكاً للمياه. من خلال تطويع التكنولوجيا الحديثة في مجال الهندسة الوراثية لتحقيق المعادلة الصعبة وذلك بتوفيركم أكبر من الإنتاج الزراعي بأقل كمية متاحة من المياه .
٤) تعديل التركيب المحصولى. وهو أحد الآليات الأساسية لترشيد الإستهلاك المائي ، سواء عبر خفض نسبة المحاصيل الشرهة للمياه أو عبر إعادة التوزيع الجغرافي للمساحات المزروعة للإستفادة من تباين معدلات إستهلاك المياه تبعاً لتغير الظروف البيئية والمناخية ، حيث تختلف المحاصيل الزراعية من حيث طول دورة حياتها وتطلبها للمياه وتكيفها مع الظروف الطبيعية والمناخية المختلفة ، حيث تتميز بعض المحاصيل بدورة

(١) المرجع السابق.

حياه طويلة مثل قصب السكر الذى يستهلك كميات كبيرة من المياه على عكس القمح الذى يتميز بدورة حياه قصيرة ولا يستهلك كثيراً من الماء .

ثالثاً: إعادة توزيع المياه بين القطاعات المختلفة من المنظور الإسلامى :

ويقصد بهذه الإستراتيجية إعادة توزيع إمدادات المياه على مختلف الإستخدامات المائية إستناداً إلى معايير الكفاءة والإنتاجية – وتعد هذه الإستراتيجية آلية رئيسية – وتعد الأكثر أهمية للتكيف مع القيود التي تفرضها محدودية الموارد المختلفة ، وذلك على الرغم من أنه لا يوجد سوى عدد قليل جداً من البلدان على إستعداد لتحويل المياه من إستعمالات الرى إلى الأغراض الصناعية والمنزلية ، حيثأن قطاع الرى يستهلك حوالى ٨٠% من إستعمالات المياه في معظم بلدان العالم الإسلامى ، فيمكن تحويل نسبة صغيرة إلى الإستعمالات الأخرى من شأنه أن يحل مشكلة نقص المياه في تلك القطاعات[١].

والواقع المؤلم هو أن معظم بلدان العالم الإسلامى، ليس لديها حالياًكميات كافية من المياه لتحقيق الإكتفاء الذاتى من الغذاء.

ولهذا ينبغى التخلى عن هذه الفكرة واعتماد مبدأ الأمن الغذائى الوطنى أو الاكتفاء الذاتى الاقليمى من الغذاء واستيراد مياه افتراضية عبر شراء الأغذية والمنتجات من حيث ما هو أكفأ[٢].

فهذا هو المنطق الإسلامى الذى يحقق العدل بين البشر، ويدعو للتعاون من أجل الخير والنفع، فلابد للمفاوض المصرى أن يجابه ويدافع عن حق مصر في حصة تحقق الامن المائي لابناءها، وأن تقف دون جعل المياه كسلعة – وهو الإتجاه الذى يساير رغبة دول المنابع في تسويق المياه وبيعها لدول المصب .

ونجد ذلك في تحفظ الوفد الإثيوبي على الفقرة (١٤) من المادة الثالثة والتي ورد بها أن للمياه قيمة اقتصادية واجتماعية باعتبارها مورد طبيعى مشترك وطالب في المقابل تعديل النص بأن يكون (إن المياه سلعة اقتصادية) وهو الموقف الذى ساندە الوفد الكينى أيضاً[٣]. بما يعنى أن ينطبق على المياه ما ينطبق على السلع من تسعير وبيع وشراء وإحتكار ومقايضة وغيره، وهو أمر مرفوض في الإسلام والحمد لله.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) هالة أحمد الرشيدى، الحقوق المكتسبة فى القانون الدولى ، دراسة نظرية مع التطبيق على حقوق مصر فى مياه النيل، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٤م ص ٧٣٩